

مها عوض لـ التمكين : أكون حيث ما تكون للمرأة قضية

مها عوض مدير عام المتابعة والتقويم في اللجنة الوطنية للمرأة ناشطة حقوق الإنسان وتعيداً حقوق المرأة فأي كيان أو إطار يشتغل على قضايا المرأة ستجدنا نتواجد فيه مبادرين لأننا نؤمن أننا نحمل قضية، الشغل عليها لا ينتهي عند حد معين أو إطار معين بل نشغل على كل المنافذ ونتمنى بالفعل تأتي كثير نتائج طيبة على الأقل لهذا الجهد المتعدد والمتنوع .

الحقيقي وإتاحة الفرصة مايزال يمتلكها الرجل .

فيما لو وصلت المرأة إلى مواقع القرار بالصورة المطلوبة ماهي المكاسب الوطنية التي يمكن تحقيقها من ذلك ؟ - المكاسب الحقيقي لنا أن تتعكس قضايا المرأة بشكل جدي حقيقي يراعي ويولي كافة الاحتياجات ويصل إلى الأبعاد العميقة لجوهر قضايا المرأة أن الأولوية الجادة خاصة في صراع السياسيين والأحزاب وحواراتهم فالصراع القائم اليوم بين القوى السياسية هو صراع على الرجل وليس على المرأة والنساء لا بد أن يكون لهن صوت في هذا العراك وتكون قضيتهن ذات أولوية وليس مجرد ديكورات ومناصب مجوفة بدون تأثير .

في اشتغالكم على قضايا المرأة في اللجنة الوطنية نجد أن محور التمكين السياسي للمرأة يتصدر اهتمامكم . لماذا ؟ - نحن هنا في اللجنة لانجزاً الحقوق ، في الأصل نؤمن أن هناك حقوق للمرأة متكاملة سواء في ميادين اجتماعية ، ثقافية ، مدنية ، سياسية ، قانونية ، وطبيعية الساحة التي نشغل عليها هي التي تحدد نوعيه الحق دون تجزئة . وربما لأننا الآن نقرب من حدث الانتخابات البرلمانية القادمة نجد زخم في الحديث عن التمكين السياسي للمرأة ، وإلا فالمطالبة بالحقوق السياسي للمرأة لا تتقيد بفترة زمنية معينة ، لكن التنشيط لكل خطوة لضمان الحق السياسي تفرض نفسها عليك إضافة الي الحق السياسي للمرأة ولا نقصد به حقها في المشاركة في الانتخابات فقط ، فالإطار أكبر من ذلك ربما الانتخابات هي الحقيبة أو القالب الكبير الذي يتجسد فيه هذا الحق السياسي .

وبحكم التزمنا فإن ما ينبغي ان نكرس جهودنا لأجله بحكم الحراك السياسي الذي تشهده الساحة الوطنية هو العمل لمضاعفة رصيد المشاركة النسائية الفاعلة في الانتخابات في إطار حق المشاركة السياسية للمرأة واستجابة لإقرار هذا الحق .

ذكرت أن هناك مواطن أخرى للمشاركة السياسية للمرأة .

ما هي هذه المواطن الأخرى أو النوافذ التي يمكن للمرأة من خلالها تجسيد الحق السياسي الواسع باستثناء الانتخابات ؟ - انتم في الإعلام لديكم سياسة تشتغلون عليها لو سألنا من صانع هذه السياسة ؟ الرجل لتواجده في المواقع القيادية ، فلما تحاول أن توجد توازن حقيقي لتواجد المرأة في هذه المؤسسات في إطار صنع السياسة الخاصة بها فانت تشتغل في إطار المشاركة السياسية ، يعني تقلد وظائف عامة ، تمثيل قيادي ، الارتقاء بمكانة النساء على النمط التقليدي المتوفر والشائع كوجودها في أعمال السكرتارية والطباعة وغيرها هو يأتي ضمن المشاركة السياسية للمرأة وما نحرص عليه هو أن يكون للنساء دور في صنع القرار في التخطيط في التشريع ، في المشاركة مع الرجل في إدارة شؤون البلد نفسها من أعلى المناصب إلى أدناها سواء كانت مناصب وزارية ، برلمانية ، دبلوماسية ، قضائية ، إدارية ، ومهما كان مصدرها الانتخابات أو التعيين أو كيف ماجاءت فلا بد أن يكون هناك ترجمة للالتزام بالاعتراف بالحق السياسي للمرأة

فهذا ليس قادم من فراغ أو من حرص على المزاومة وتعبئة المناصب العليا بالنساء لان النساء أصبح لهن صوت بل لان هناك فجوة حقيقية يجب أن ننتبه لها وهو في الأول حق وهذا أعلى المراتب ، فالدعائم الأساسية لقضية المرأة أن هناك حقوق يجب أن تمارسها المرأة وتمتع بها ثانياً أن هناك فجوة واضحة هناك إخلال ميزان مختل تواجه لنصف المجتمع والنصف الآخر مغيب والرجل ينتصّب نفسه الواسي على المرأة في شئونها وتسيده عليها هو يحمل نفسه بذلك عبء كبير لا طاقة له به ونحن نريد بمشاركة المرأة له أن نخفف عليه من هذا العبء المنقل له وليس سلب القوامة أو منازعته الرجولة .

لكن المرأة اليوم بإقرار البعض أصبحت متواجدة في المناصب العليا ومواقع صنع القرار ؟

- لو قسنا الوضع بما كان عليه في السابق نعم هناك تقدم وصار مؤشر مشاركة المرأة السياسية يتجه نحو الأيسر لكن هذه المشاركة عند المراجعة والمقارنة لها بشكل حقيقي نجد أن النسبة ضئيلة حتى النساء المتواجدات اليوم في مواقع صنع القرار أوكد انهن مازلن غير قادرات على اتخاذ القرار وصناعته لان لعب الدور

- البعض قد يرى في هذا إجحاف لحقهم وتميز ضد الرجل لكن في الأصل الرجل اذا امن إيمان حقيقي بالدواعي والتبريرات في اللجوء إلى هذا الصل كإجراء مؤقت ، سيدرك انه بحاجة لعمل مثل هكذا توضحية هو أول المستفيدين منها فيما بعد . فالوضع يحتاج إلى معالجة أكثرحساسية يشجع فيها المجتمع ترشيح النساء وهو إجراء مؤقت لن يدوم لا بد من تفاعل الجميع معه للحد من عوامل إعاقة تقدم المرأة والمجتمع .

ماهي ألياتكم في اللجنة الوطنية للمرأة لتحقيق هذه الرؤية نظام (الكوتا) ؟ -والله نحن ساعين للحوار مع كافة الأطياف السياسية المتواجدة وكافة المؤسسات الدولية والمحلية الحكومية وغير الحكومية المعنية بهذا المجال من خلال عقد لقاءات وإجراء مناقشات للخروج برؤية موحدة يعمل تحت مظلتها الجميع بروح واحدة من شأنها

هل لديكم تصور للتغلب عليها ؟ - نحتاج لإرادة حقيقة لصنع تغيير يتعامل مع وضع متدني . ما مصادر هذا الإرادة الحقيقية ؟ - كل الناس ، المجتمع نفسه . الكل معني بالتغيير .

التقرير الصادر عن اللجنة الوطنية للعام ٢٠٠٧م أتهم قرارات التعيين بمساهمتها في تدني تمثيل النساء في مواقع صنع القرار ماذا نقول ونحن في العام ٢٠٠٩م ؟

- نحن في عام ٢٠٠٦م كان لدينا خطة إستراتيجية هي الخطة الخمسية الثالثة لديها سابقة في أفراد لتمكين المرأة في الفصل العاشر من الخطة وباربعة محاور ، وكل المعنيين رجال ونساء في مواقع القرار أو في المؤسسات التي أعطت نفسها مسؤولية دعم قضايا المرأة تستطيع تشخيص نفسها من خلال تعاملها مع هذا المكون الذي خصصت له ميزانية للعمل والمتابعة فإذا حصل جهد مقارن حقيقي ممكن إثباته على نحو جيد .

أنت حتى الآن لم تجيبي على سؤالي هل فعلاً قرارات التعيين ساهمت في إعاقة المرأة وصناعة واقعها المأساوي ؟ - ليس مين الصحيح إن نقول أن قرارات

التعيين ساهمت في إعاقة المرأة وصناعة واقعها المأساوي ولكن الصواب إنها ساهمت في ببطء التجاوب لإحداث تغيير حقيقي هناك وضع مأساوي موجود بالفعل ولكن عوامله وظروفه كثيرة ، والإقرار السياسي هو واحد من الاعتبارات الأساسية التي يدفع فيها .

البعض يرى في أن المعوق الرئيسي لتمكين المرأة وتحررها من التهميش هو في ذات المرأة نفسها ؟ ما مدى توافقك مع هذا الرأي ؟ - هناك دور تقليدي أوجده المجتمع للمرأة ، وهو دورهامشي ثانوي ليس من السهولة ترمد المرأة عليه . نحن نتعلم كل يوم انه لا بد من تأكيد بناء الثقة لدى النساء والنساء محتاجات إلى قوة وترتيب حقيقي وتعزيز إرادة وعزيمة قوية لإحداث تغيير .

فما بالك بالبعيدات عن التغيير كيف ممكن أن يضمن بالدور المطلوب منهن ، هذا التدرج الذي نحتاج أن نشغل عليه . تظهر الكثير من قيادات الحركة النسائية في اليمن تمسكها بالكوتا كخيار أنسب لتمكين المرأة سياسياً هل لديكم تصورات حول آلية تنفيذ هذا الخيار ؟ - إذا هناك كوتا بقرار سياسي سيكون الأفضل ولكن أحياناً تلاقي ظروف كثيرة تمنع من العمل بقناعتك والتزامات ابعاد إلى أنها تكون مهنية ، لهذا لا نريد أن نقفز على الواقع أو تجاوزه لأنها قضية غير مؤثرة ولا نفيسد في الأخير أنا لدي قضية احتاج أن اكسب تأييد الجميع وإرادتهم للتغيير فيها .

أنا أعلل القرار السياسي انه ممكن يساعدي في عملية التغيير ، وتحقيق الكوتا مع وجود اتفاق لكافة الأطراف السياسية يؤمن بقضية المرأة . مبادرة رئيس الجمهورية بتخصيص ١٥ ٪ من مقاعد البرلمان للنساء هل تعد نسبة معقولة في تصورك وبالتالي سهل تحقيقها في هذه الظروف ؟ - مبادرة رئيس الجمهورية بتخصيص ١٥ ٪



وأنا هنا أحدث عن قضايا المجتمع بشكل أوسع لأن عملية المشاركة من الرجال والنساء هو المطلوب دون تغيير لاي الجنسيتين فالمسألة عندي أكثر عدالة بحيث نعطي للأمر حقها في النظر بشكل عادل ومنصف وهذا الأصل في الموضوع .

تحقيق هذه الرؤية .

والمجتمع هل يتواجد في استهدافكم وآليات عملكم ؟ - طبعاً النشر والتوعية قائمة ومستمرة وبشكل دائم وليس فقط في موسم الانتخابات ، لكن التركيز في إيجاد البيئة المهنية لممارسه النساء حقهن ، نحن نعرف من أين تأتي صناعتها وخلقها . من تقصدين بصنع صناعة هذه البيئة . - المصنع الأطراف السياسية المعنية ، والمؤسسات المذكورة آنفاً .

رجال الدين ألا يمثلون إحدى هذه المصانع ؟ - أؤكد ونحن لانستطيع تجاوزهم أو تهميشهم .

هل استوعبتمهم ضمن برامجكم وآلياتكم التنفيذية؟

- موجودين ، وبدأنا عمل حقيقي ، من ذلك ما قامت به اللجنة الوطنية للمرأة من عقد لقاء في تعز مع رجال الدين والمؤسسات الدينية بخصوص التوعية بالحق التنموي الناجم عن المشاركة السياسية للمرأة . في قضية التمكين السياسي للمرأة في اليمن يتحدث البعض عن معوقات وموانع في قراءة أخرى موجودة في أكثر من بلد ومع هذا حققت العديد من هذه البلدان فقرة نوعية في تمكين المرأة فيما اليمن كما يرى عديون متأخرة في هذا الجانب . لماذا ؟ .

- أحب أن أكون نموذج ولا أحب هذه المقارنات حتى وان كانت تجاربهم ناجحة ، وبالنسبة لليمن فالنساء ليس لديهن إرث ورصيد سابق تبني عليه تقدم . ناهيك أننا لا نستطيع أن نحكم على المعوقات الموجودة في هذه البلدان الناجحة هي نفسها الموجودة لدينا في اليمن وطالما عالمية قضية المرأة تفرض نفسها على اليوم ، بمعنى هذا أنها تنشر بشكل مختلف متعدد الأبعاد ، ومختلف الواجهات .

في حال لو افترضنا اختلاف المعوقات في اليمن عن معوقات البلدان الناجحة

للنساء في البرلمان ليست كوتا ، الكوتا هي التزام دولي وإحدى مخرجات المؤتمرات العالمية للمرأة جاءت بالفعل لتعالج وضع متدني من خلال تخصيص نسب للنساء في المجالس والهيئات المنتخبة وغير المنتخبة لأجل إثبات دورهن بشكل مؤقت ونحن كنساء لا نبحث عن نسب حتى لو كانت ١٠٠ ٪ .

نحن نريد الأمور تكون أكثر عدالة ، نريد تكافؤ ، توازن . الكوتا لازم الجميع يشتغل عليها ، و الـ ١٥ ٪ كانت خطوة من خطوات الوصول الى الكوتا ، محتاجين بعدها نستمر في العمل بالكوتا محتاجين نرفع الميدان للنساء يشتغلن ويثبتن دورهن .

أعود من جديد للتوضيح أكثر نسبة ١٥ ٪ تعادل (٤٥) مقعد في البرلمان من أصل (٣٠١) مقعد ، سؤالي هل يمكن للنساء ان تحصد في الانتخابات القادمة (٤٥) مقعد (البرلمان في ظل هذه الظروف

والمناخات ؟ - مبدئياً خيلنا نبداً ، وإذا كان هناك جهد حقيقي وجاد والتزامات عمليه واقعية وتهيئة للظروف التي يمكن عبرها وصول النساء للبرلمان يمكن تحقيق هذه النسبة وإحراز هذا العدد فلدينا حتى الآن رصيد جيد من المرشحات اللواتي يمكن أن يخضن غمار التجربة بنجاح .

في كلامك أكدت على ضرورة توافق الأطراف السياسية والتزامها عملياً بدعم المرأة لضمان وصولها إلى مواقع القرار كيف يمكن إلزام هذه القوى السياسية (الأحزاب) حتى تكون جادة في جعل المرأة جزء من التنافس الحقيقي لها في الانتخابات المقبلة ؟

- تذكير الأحزاب بالتزاماتها وتعهداتها بلعب الدور الحقيقي والمسألة ربما محتاجة إلى حبه من خلالها تفعل قضية المرأة في اهتمامات وخطوات هذه الأحزاب . ومثلما عملت الأحزاب المخاصمة في تمثيل اللجنة العليا للانتخابات قضية أساسية ، لها لازم تكون كوتا المرأة ومشاركتها السياسية قضية بنفس الشكل .

برأيك من الأنسب لعمل هذه الحكه وسط الأحزاب ؟

- المفروض كل المؤسسات وفي مقدمتهم اللجنة الوطنية للمرأة التي يجب ان تستمر في عملها بهذا الجانب بشكل مضاعف للجهد في عملية الحوار مع هذه الأطراف والنتائج فيما بعد هي من تحكم .

انخراط المرأة في العمل الحزبي يعده البعض أسهل السبل لتمكين المرأة ؟ ما تعليقك ؟

- أولاً اننا لست حزبييه وأحسب العمل في مناخ حر وإذا كان العمل الحزبي ممكن يوفر سرعة انطلاقاً للمرأة وتفعيل لقضايا النساء فهذا شيء جميل ولتثبت الأحزاب صدق هذه الرؤية .

كيف يكون تفعيل دور المرأة داخل هذه الأحزاب ؟

- الأحزاب ترفع عن نفسها الحرج بعمل قطاعات تتكسب فيها النساء دون تفعيل لدورها وهي صورة من صور التهميش والتجسيم لقضايا النساء في غرف مفصله تحجيم لقيمة العمل الحزبي بشكل تشاركي بين الرجال والنساء في تبادل اتجاه العمل في تنفيذ المشاريع والبرامج في تبني قضايا المجتمع بشكل واسع من الرجال والنساء واعتقد إن المرأة ليست بحاجة إلى تواجد في قمقم (قطاعات) داخل هذه الأحزاب دون القدرة على صناعة القرار فيها المرأة بحاجة إلى المشاركة الكاملة والفاعله للنساء من داخل هذه القطاعات في الأحزاب وإثبات هذه الفاعلية تبقى المسؤولية على الرجال والنساء في هذه الأحزاب .

كيف تقارن حظ النساء في الانتخابات النيابية القادمة ؟ - أنا أقرأ الجهود ولا أحب أن ابني تشاؤم ، خليني أقفز على هذا . وأمل لإيتمثل الحدث الديمقراطي القادم تراجع في تقدم المرأة وطالما هناك جهود مستمرة وعمل وانتباه لقضايا المرأة لا بد ما تفسر هذه الجهود ، وأتمنى من كل قلبي بالفعل أن يحصل جصاص ايجابي تقديراً للجهود المبذولة لأنه لا يمكن تغافل هذه الجهود فانا متفائلة وإنشاء الله النتائج تكون طيبة .